



يحيى بن سعيد الجابري

إصدار لائحة تسجيل المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - ٨ فبراير ٢٠١٥

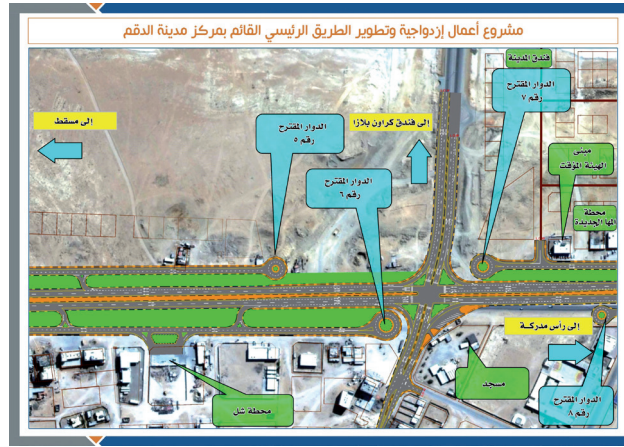
أصدر معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قرارا بإصدار لائحة تسجيل المشروعات بالمنطقة، وقد بدأ العمل باللائحة في فبراير ٢٠١٥ وذلك بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

ومتحت اللائحة مهلة تمتد عاما واحدا للمشروعات والأنشطة المهنية والحرفية القائمة في المنطقة في تاريخ العمل بأحكام اللائحة لتوفيق أوضاعها، وتسري أحكام اللائحة على المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذيا لها تسري أحكام قانون السجل التجاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤ / ٣ ولانحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذيا لها.

التفاصيل ص ٣

تنفيذ ازدواجية الشارع العام وإنشاء تقاطعات بنظام الإشارات الضوئية هيئة المنطقة الاقتصادية تسند مشروع تطوير مركز ولاية الدقم

مسقط - ١٨ فبراير ٢٠١٥



إنشاء بيئة حضرية حديثة تنسجم مع التنمية العمرانية الجديدة وتواكب المشروعات المنفذة بالمدينة

المتكاملة التي تمزج بين المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية والاجتماعية وتدمج الحداثة بالأصالة وتوفر ما يحتاج إليه سكانها من خدمات مختلفة، ويعد التصميم الحضري لمدينة الدقم الجديدة فرصة لإعداد نموذج من المدن المتكاملة للأجيال القادمة، كما يمكن اعتبارها أول نموذج لمدينة متكاملة في السلطنة تهتم بالتخطيط العمراني والتنمية المستدامة وتحدد احتياجات القطاعات المختلفة من الأراضي واحتياجات السكان من الخدمات.

أسندت لجنة المناقصات بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ضمن اجتماعها الأول لعام ٢٠١٥ أحد أبرز مشروعات تطوير مركز ولاية الدقم وهو مشروع ازدواجية وتطوير الطريق الرئيسي بمركز الولاية، وسوف يبدأ المقاول تنفيذ العمل خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في حين من المتوقع أن يكون الطريق جاهزا في الربع الأول من العام المقبل. ويتضمن المشروع تنفيذ ازدواجية الشارع العام بطول (٧) كيلومترات بحارتين في كل اتجاه، مع طرق خدمة من الجانبين بطول (١١) كيلومترا، وإنشاء (١٢) دوارا على طرق الخدمة، بالإضافة إلى إنشاء تقاطعات رئيسية على الشارع العام تعمل بنظام الإشارات الضوئية.

ويتضمن المشروع أيضا إنشاء مواقف للسيارات وأعمال التشجير وأنظمة الري الحديثة والإنارة وتحويل خطوط الكهرباء إلى كابلات أرضية، ويبدأ الطريق الرئيسي من مدخل ولاية الدقم مروراً أمام مكتب سعادة والي الدقم والمؤسسات الحكومية الأخرى ومسكن المواطنين والمحلات التجارية القائمة وينتهي بالطريق المؤدي إلى مطار الدقم الاقليمي.

ويهدف المشروع إلى تحسين البيئة العمرانية لولاية الدقم وإنشاء بيئة حضرية حديثة تنسجم مع التنمية العمرانية الجديدة وتواكب المشروعات التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما يهدف المشروع إلى تحقيق انسيابية حركة التنقل بمركز مدينة الدقم ومنها إلى المناطق التجارية والصناعية والسياحية بالمنطقة، وتحظى التنمية العمرانية باهتمام هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تعمل على جعل المنطقة نموذجا للمدن الاقتصادية

محافظ جنوب الباطنة:

الدقم مشروع استراتيجي يترجم توجه السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني

المصنعة - (٢٣ فبراير ٢٠١٥م)



محافظ جنوب الباطنة والحضور

الحجري محافظ جنوب الباطنة. أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعتبر ترجمة حقيقية لتوجه السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني، مؤكدا ان المنطقة تعتبر مشروعا استراتيجيا للسلطنة، معبرا عن أمله في أن يستفيد أصحاب وصاحبات الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة.

التفاصيل ص ٢

نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يومي ٢٣ و ٢٤ فبراير ٢٠١٥ ندوتين تعريفيتين الأولى بمحافظة جنوب الباطنة وعقدت بالكلية التقنية بالمصنعة والثانية بمحافظة شمال الباطنة وعقدت فعاليتها بفرع الغرفة بولاية صحار.

وأكد سعادة الشيخ هلال بن سعيد

في ندوتين تعريفيتين بجنوب وشمال الباطنة الهيئة توجه الدعوة للقطاع الخاص لاستكشاف فرص الاستثمار بالمنطقة



المصنعة - (٢٣ فبراير ٢٠١٥ م)

صحار - (٢٤ فبراير ٢٠١٥ م)

القطاعات الاقتصادية. واشتملت الندوتان على عرضين مرثيين، قدمت العرض الأول لبني الخنجية أخصائية الترويج والاستثمار بالهيئة والتي أشارت إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتمتع بالعديد من مزايا الاستثمار، ونوهت في ورقة العمل بالخدمات التي تقدمها المحطة الواحدة بالهيئة، وقالت ان المحطة تعتبر بمثابة بوابة الاستثمار في الدقم ومن خلالها تقوم الهيئة بتقديم كافة الخدمات والتسهيلات للمستثمرين.

وفي العرض المرئي الثاني ألقى المهندس حسين الزدجالي مسؤول مشروعات المباني بالهيئة المزيد من الضوء على المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة، مشيراً إلى ان الحكومة استثمرت في إنشاء البنية الأساسية وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الدقم.

وأضاف: ان الهيئة تعمل على تنفيذ استراتيجيات الحكومة لزيادة أنشطة هذه المؤسسات وإفساح المجال أمامها للنمو، وقد قامت العام الماضي بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظم التعاون بين الجهتين لتخصيص قطع أراض صناعية وتجارية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستثمارها وفقاً لنظام عقود الانتفاع.

ونوه في كلمته بإمكانيات المنطقة والفرص الاستثمارية المتوفرة فيها، وقال ان المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتمتع بمجموعة من الميزات النسبية والتنافسية التي تؤهلها لأن تصبح محطة إقليمية للنقل البحري وبوابة إمداد لوجستي لمنطقة الخليج، وتتيح لها مساحتها الشاسعة التي تبلغ حوالي (١٧٤٥) كيلومترا مربعا تنفيذ مشروعات واستثمارات متنوعة في مختلف

وجّهت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عبر ندوتين تعريفيتين بجنوب وشمال الباطنة الدعوة للقطاع الخاص لاستكشاف فرص الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي إن الهيئة تعمل على توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات المحلية، ومن هذا المنطلق توجه الدعوة الى القطاع الخاص العماني ليستفيد من مناخ الاستثمار والحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين، مؤكداً أن هذه الدعوة لا تقتصر على الشركات الكبرى فقط وإنما تشمل أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



حمود السعدي: الدقم مؤهلة لتكون مركزا اقتصاديا عالميا

المصنعة - (٢٣ فبراير ٢٠١٥ م)

أكد المهندس حمود بن سالم السعدي رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة أهمية الندوة في تعريف أصحاب وصاحبات الأعمال بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشروعات التي تشهدها المنطقة.

وقال في كلمته ألقاها في ندوة محافظة جنوب الباطنة: ان تأسيس المناطق الاقتصادية والصناعية في السلطنة يؤكد الاهتمام المتواصل للحكومة في إيجاد بيئات استثمارية

جاذبة لرؤوس الأموال ومشجعة لقيام الأعمال التي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى ان المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مؤهلة لتكون مركزا اقتصاديا عالميا يحتضن العديد من المشروعات الكبرى خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة.

وأشار إلى أن الهدف الأسمى من قيام هذه المشروعات هو تحقيق التنوع الاقتصادي وتوفير بدائل حقيقية للدخل والتقليل من الاعتماد على النفط، وقال اننا إذا أردنا ان ننأى بالسلطنة عن تقلبات أسعار النفط فإن علينا العمل بجهد من أجل إيجاد مصادر متعددة ومتنوعة كفيلاً باستمرار تحقيق الإنجازات ومتطلبات التنمية الشاملة.



علي البادي: الدقم والمناطق الصناعية والموانئ ترجمة حقيقية لفكر جلالة السلطان

صحار - (٢٤ فبراير ٢٠١٥ م)

قال الشيخ علي بن مسلم البادي عضو مجلس إدارة فرع الغرفة بشمال الباطنة رئيس اللجنة الاقتصادية لإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الصناعية والموانئ ما هو إلا ترجمة حقيقية لفكر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -

حفظه الله ورعاه، مشيراً إلى ان إهداف المنطقة تركز على البعد الاقتصادي في إيجاد البديل في المورد والاتجاه نحو الانتاج والعمليات اللوجستية إلى جانب أخذها البعد الاجتماعي التنموي لمحافظة الوسطى والبعد التكامل مع بقية محافظات السلطنة.

وأكد في كلمته الترحيبية خلال ندوة صحار أهمية الندوات في تعريف المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالسلطنة معرباً عن أمله في أن تحقق المنطقة أهدافها في تنوع مصادر الدخل الوطني.

منح المشروعات القائمة عاما واحدا لتوفيق أوضاعها

إصدار لائحة تسجيل المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - ٨ فبراير ٢٠١٥



أصدر معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قرارا بإصدار لائحة تسجيل المشروعات بالمنطقة، وقد بدأ العمل باللائحة في فبراير ٢٠١٥ وذلك بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

ومنحت اللائحة مهلة تمتد عاما واحدا للمشروعات والأنشطة المهنية والحرفية القائمة في المنطقة في تاريخ العمل بأحكام اللائحة لتوفيق أوضاعها، وتسري أحكام اللائحة على المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لها تسري أحكام قانون السجل التجاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣ / ٧٤ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

ونصت اللائحة على إنشاء دائرة بالهيئة تسمى «دائرة التسجيل التجاري» تتولى مسك السجل التجاري بالمنطقة وسجلات طلبات القيد وسجلات المشروعات المشطوب قيدا، مشيرة إلى أن الفئات التي يجب عليها القيد في السجل هي: التجار الذين يكون مركز عملهم الرئيسي في المنطقة، والشركات التجارية التي يكون مركز عملها الرئيسي في المنطقة، وفروع الشركات التي ينشئها في المنطقة تجار أو شركات تجارية يكون مركز عملهم الرئيسي خارج المنطقة، سواء داخل السلطنة أو خارجها.

ويشترط لقيد الشركات التجارية في السجل: أن تتخذ كل شركة أحد الأشكال القانونية الآتية: شركة تضامن، أو شركة توصية، أو شركة مساهمة، أو شركة محدودة المسؤولية.

الترخيص المهنية الذين يمارسون مهنتهم بصفة فردية بمقتضى تراخيص صادرة لهم من الجهات المختصة وفقا للقانون، شريطة ألا يتخذ نشاطهم شكل شركة أو فروع لها أو وكالة أو أي منشأة تجارية أخرى.

ويعض من القيد في السجل أيضا: الأفراد المشتغلون بالزراعة أو الصيد أو الذين يقومون بنقلات صغيرة على البر أو سطح الماء لقاء أجر أو نفقات عامة زهيدة، ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة إعفاء الفئات الصغيرة من التجار وأصحاب الحرف البسيطة من القيد بالسجل بالشروط والأوضاع التي يقرها.

ونصت اللائحة أيضا على أن يتم تجديد القيد في السجل كل خمس سنوات، ويقدم طلب التجديد من ذوي الشأن قبل انتهاء مدته ب (٣٠) يوما على الأقل، شريطة استيفاء الشروط، وسداد الرسوم المقررة قانونا.

إنشاء دائرة للتسجيل

التجاري .. وإعفاء المصارف والمؤسسات المالية من القيد في السجل

وتعضى من القيد في السجل:

المصارف والمؤسسات المالية، وشركات التأمين وإعادة التأمين، والمشروعات العاملة في مجال تقديم خدمات الاتصالات والنقل البري، وغيرها من المشروعات التي يتجاوز نشاطها بطبيعته حدود المنطقة.

كما يعفى من القيد في السجل أصحاب

الهيئة تشارك في معرض المشاريع التنموية بمهرجان مسقط

مسقط - ١٥ فبراير ٢٠١٥



جناح الهيئة في المعرض

شاركت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في معرض المشاريع التنموية بمهرجان مسقط بحديقة العامرات العامة خلال الفترة من ١٢ - ١٤ فبراير.

افتتح المعرض تحت رعاية سعادة الشيخ يحيى بن سليمان بن عبدالله الندابي والي العامرات بحضور يونس بن سخي البلوشي مدير عام المديرية العامة لبلدية مسقط بالعامرات رئيس لجنة الفعاليات المقامة بحديقة العامرات وعدد من مسؤولي البلدية والجهات المشاركة.

وقدم ممثلو الهيئة خلال المعرض شرحا عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشروعات التي يتم تنفيذها فيها، كما تم توزيع عدد من إصدارات الهيئة لزوار المعرض.

واشتمل الركن الخاص بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على صور وخرائط وكتيبات تعريفية عن المنطقة.